الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٩
المعقودة يوم الاثنين
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/50/SR.39
9 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/50/3)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/50/40، 44، 469، 472، 505، 512، و 755)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/50/440، 452، 495، 514، 566، 653، 678، 681 و Add.1، 682، 685، 698، 714، 729، و 736)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/50/69-S/1995/79، A/50/71-S/1995/80، A/50/287-S/1995/575، A/50/296-S/1995/597، A/50/329، A/50/441-S/1995/801، A/50/567، 568، 569، 661، 662، 663، A/50/709-S/1995/915، A/50/727-S/1995/993، و A/50/734؛ A/C.3/50/9)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/50/36)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/50/36)

١ - السيد كيربي (الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا): قال في معرض تقديم التقرير الوارد في الوثيقة A/50/681 إن وسائط الإعلام لا تقدم في الغالب بالصورة الملائمة كلمات المديح التي يوجهها لكمبوديا، بل تركز بدلا من ذلك على ما يوجهه من كلمات التحذير، ومن ثم تدعم موقف العناصر المتخوفة من الآراء الحرة والانتقادية في كمبوديا.

٢ - لذلك أعرب عن رغبته في توجيه الانتباه إلى ما طرأ من تطورات إيجابية في كمبوديا خلال فترة ولايته. وقال إن التحسن في الحالة الاقتصادية له أهمية خاصة، لأن الارتقاء بمعيشة المواطنين العاديين يشكل أساسا جوهريا لحقوق الإنسان. واستطاع مكتب حقوق الإنسان في بنوم بنه مواصلة ما يقوم به من عمل حيوي، وأمكن بطريقة ودية حل مسألة مطالبة الحكومة بإلغائه. بالإضافة إلى ذلك، يعمل بنشاط في كمبوديا الآن الكثير من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وتواصل الحكومة جهودها لإزالة الألغام الأرضية. وأعرب، في هذا السياق، عن أسفه العميق لعدم قيام مؤتمر الاستعراض الذي عقد في فيينا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ باعتماد صك دولي جديد أقوى بشأن الألغام الأرضية. وذكر أنه وجّه اهتماما خاصا في تقريره إلى حقوق الطفل. وبالتالي فهو يرحب بإنشاء مجلس وطني كمبودي للطفل. وجرى إحراز تقدم أيضا في مجالات الرعاية الصحية والتعليم ومنع الاتجار في القُصَّر. وبدأت الحكومة معالجة مشكلة لاجئي القوارب ذوي الأصل الفييتنامي المحتجزين على الحدود مع فييت نام، بالسماح لبعضهم بالعودة إلى قراهم.

٣ - وأضاف قائلا إنه في الوقت الذي يستطيع فيه قادة كمبوديا أن يفخروا بتلك الإنجازات، فإنه يريد أن يشير إلى بعض مجالات المشاكل آملا بذلك تشجيع حدوث المزيد من التحسن. فبينما تنفذ الجمعية الوطنية مهامها التشريعية، لا تزال كمبوديا في حاجة إلى مجلس دستوري. ومن ثم ليس هناك هيئة مخولة بحل المسائل الدستورية الأساسية. وعلى الرغم من إنشاء نقابة للمحامين ومواصلة دعاة حقوق الإنسان لعملهم، فإنه ليس من المعروف إلى أي حد يتمتع القضاة بالاستقلال عن الجهاز التنفيذي، بالنظر إلى انخفاض مرتباتهم. ولا تزال الاتهامات توجّه للعسكريين بانتهاك حقوق الإنسان، كذلك انتُقد منح الموظفين الحكوميين حصانة باعتبار أن ذلك يضعهم فوق القانون. وبينما لا تزال الصحف تؤدي دورها بنشاط فإن قانون الصحافة الجديد يسمح بسجن الصحفيين وإغلاق المنافذ الإعلامية إداريا. ولا تزال أحوال السجون محل شكوى. ويجيئ رفع لوحات الإعلان عن استخدام الواقي الذكري كإجراء مناهض للتدابير التي تستهدف منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وختاما، فنظرا للعدد الكبير من العائدين، فإن العيوب التي تشوب قوانين الأراضي تثير الصراع.

٤ - واستطرد قائلا إنه قد وقعت مؤخرا بعض الأحداث المقلقة بوجه خاص. فاعتقال الأمير سيريفوده ورفع الحصانة البرلمانية عنه يشكل انتهاكا للامتيازات الممنوحة لأعضاء الجمعية الوطنية للحفاظ عليها كمنتدى لوجهات النظر المتباينة. وجاء التعويق المزعوم لتسجيل حزب معارضة كتحد للتعهد بانتهاج التعددية السياسية المقدم في اتفاق التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا. كذلك ذكر أن الهجمات ضد مكتب إحدى الصحف وضد الصحفيين العاملين بها قد تغاضت عنه الحكومة. واختتم بيانه قائلا إنه في الوقت الذي ساندته الحكومة الكمبودية بشكل عام في أدائه لواجباته ، فإنه واجه صعوبات في هذا الصدد عند أدائه لآخر مهمة له. فهناك حاجة واضحة لاستمرار اليقظة. وتعد مهمة خلق وعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان مهمة صعبة ويجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على ما التزمت به أمام الشعب الكمبودي.

٥ - الأمير سيسواث سيريراث (كمبوديا): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/681. وحث الوفود على قراءة رد حكومة كمبودبا الوارد في المرفق الثالث للتقرير. وأضاف أن حكومة بلده يسرها أن مركز حقوق الإنسان سيواصل عمله الهام المتمثل في الدعوة لحقوق الإنسان والديمقراطية في كمبوديا، على الرغم من أن من المقرر أن تنتهي ولايته في آذار/مارس ١٩٩٦.

٦ - السيد يوكوتا (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار) : قال في معرض تقديمه لتقريره المؤقت (A/50/568) إنه لم يستطع استخلاص نتائج أو التوصل لتوصيات حول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرد موجزها في التقرير، لأنه لم يكن بمقدوره زيارة ميانمار قبل الموعد النهائي لتقديم التقرير المؤقت. وأضاف أنه زار ميانمار بعد ذلك بناء على دعوة من حكومتها، وأنه سافر أيضا إلى تايلند لمقابلة أعضاء أقليات كاريني وشان وكارين العرقية التي تعيش على طول الحدود بين تايلند وميانمار، للتأكد من حالة تلك الجماعات داخل ميانمار.

٧ - واستطرد قائلا إنه قد استقبله، خلال زيارته لميانمار، عدد من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى. وذكـــــر أنه اجتمع مرتين مع قادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في منزل أمينها العام داو أونغ سان سو كيي ، وتمكن من التحدث معهم بحرية. وأعرب عن أسفه لأن اجتماعه مع ممثلي رابطة اتحاد كاييني وحزب الوحدة الوطنية لم يتم في سرية، على الوجه المطلوب، ولكنه جرى في منزل ضيافة حكومي حيث لم يكن الجو مهيأ لتبادل وجهات النظر في حرية. وعلى الرغم من أن الحكومة قد رتبت له زيارة سجني ميتكينا وإنسين فإنه لم يستطع مقابلة المسجونين السياسيين هناك.

٨ - ومضى يقول إنه سيقدم سردا كاملا لما توصل إليه من نتائج في تقريره الأخير إلى لجنة حقوق الإنسان. وذكر أنه استطاع، بناء على ملاحظاته المبدئية، أن يسجل عددا من التطورات الإيجابية بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. ففي عام ١٩٩٥، واصلت الحكومة الإفراج عن السجناء السياسيين، وبينهم زعماء بارزون في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وأشار بارتياح خاص إلى رفع القيود في تموز/يوليه ١٩٩٥ عن السيدة أونغ سان سو كيي، التي تتمتع الآن بالحرية في الالتقاء بمؤيديها والسفر داخل البلد. والتعاون مستمر مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتم إعادة ما يزيد عن ٠٠٠ ١٩٠ لاجئ، من بين نحو ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ، من بنغلاديش. كما يزداد في ميانمار نشاط هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن عدد من المنظمات الإنسانية غير الحكومية. وتلوح في المدن بوادر ظاهرة على خفة حدة التوتر الذي تميزت به الحياة اليومية فيما سبق، على الرغم من أن قطاعا صغيرا فقط من السكان يستفيد من التطورات الاقتصادية الأخيرة. وقد أصدر المجلس الحكومي لاستعادة الهدوء والنظام توجيها سريا يمنع ممارسة السخرة. وآخر التطورات هو توقيع اتفاقات لوقف النار بين الحكومة وعدة أقليات عرقية.

٩ - وأضاف قائلا إنه مع ذلك فإن ميانمار لا تزال تشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تسهل وقوعها مجموعة معقدة من قوانين الأمن التي تمنح الحكومة سلطات واسعة تستطيع بموجبها ممارسة الاعتقال والاحتجاز تعسفيا. ولا تزال أنشطة الأحزاب السياسية، لا سيما الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، مقيدة تقييدا شديدا. وبالنسبة لمجال إقامة العدالة يتعرض الحق في المحاكمة العادلة للمساس نتيجة عدم سهولة توكيل محامين للدفاع، كما أنه ليس هناك تناسب بين الأعمال المرتكبة والعقوبة المفروضة على مرتكبيها. ولم توافق ميانمار على الإجراءات المتعارف عليها المتصلة بالسماح لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة مواقع الاحتجاز. وهناك مزاعم بأن عمليات التعذيب والقتل العشوائي والاغتصاب ما زال يقوم بها في معظمها الجنود أثناء العمليات العسكرية وإعادة التوطين بصورة قسرية في مناطق الحدود. وينتمي كثرة الضحايا إلى الأقليات العرقية. وهنالك أيضا تقارير مستمرة عن وقوع السخرة.

١٠ - وحث الحكومة على توقيع الصكوك الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان والتصديق عليها. وذكر أنه ينبغي أن يتوافق القانون في ميانمار مع المعايير الدولية المقبولة للحق في الحياة وحظر التعذيب وتوفير الظروف الإنسانية لجميع المحتجزين. وينبغي للحكومة أن تمتثل لما التزمت به بمقتضى اتفاقية

منظمة العمل الدولية رقم ٢٩، التي تحظر السخرة، ويتعين عليها أن تنشر التوجيه السري الذي منعت فيه ممارستها. وينبغي أيضا إلغاء الأحكام التي تمنع حاليا لجنة الصليب الأحمر الدولية من تنفيذ أنشطتها الإنسانية في السجون. ويجب على الحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتيسير التمتع بحقوق حرية الرأى والتعبير وتكوين الجمعيات، لا سيما عن طريق إلغاء تجريم التعبير عن الآراء الانتقادية، وتخفيف ما تفرضه من رقابة على وسائط الإعلام، والسماح بتكوين النقابات العمالية الحرة. وينبغي محاكمة كل المعتقلين بموجب قانون الأحكام العرفية على الفور في محاكم مدنية مستقلة أو إطلاق سراحهم. وختاما، يتعين حل النزاع بين الحكومة والأقليات العرقية سلميا. وتعكس هذه التوصيات ما التزمت به ميانمار كدولة عضو في الأمم المتحدة من احترام معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق.

١١ - السيد بيثين تين (ميانمار): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يعترف بالتطورات الإيجابية التي تشهدها ميانمار. إذ تجري الآن فعلا عملية تطور سلمي تجاه تحقيق أمة حديثة وديمقراطية ومتطورة. ولم يوضح تقرير المقرر الخاص الحالة في ميانمار على حقيقتها، ولكنه اكتفى بنقل قائمة طويلة من شكاوى ذات دوافع سياسية. وذكر أن حكومة بلده لم تتغاض عن انتهاكات حقوق الإنسان، بل على العكس من ذلك فهى ملتزمة التزاما راسخا بحماية حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها. وأفضل ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لمساعدة عمليتى إحلال الديمقراطية والتنمية الجاريتين في ميانمار هو إنهاء ما تتعرض له من ضغط غير معقول. لقد حان الوقت للنظر بموضوعية أكبر فيما يجري في البلد.

١٢ - السيد بيرو (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان) : قال في معرض تقديم التقرير الوارد في الوثيقة A/50/569 إن سرد جميع الانتهاكات والأعمال الوحشية الموثقة التي جرت في السودان على مدار السنوات الثلاث الماضية سوف يعني إيراد كل انتهاك ممكن لجميع حقوق الإنسان والحريات العالمية التي اعترفت بها الأمم المتحدة. ففي الجزء الشمالي من البلد، يتحمل المسؤولية عن هذه الانتهاكات موظفون يعملون باسم حكومة السودان، أما في الجنوب فقد ارتكب جميع أطراف النزاع المسلح انتهاكات خطيرة ضد حياة المواطنين السودانيين وحريتهم وأمنهم. وأعرب عن أسفه لأنه لم يتلق هو أو أي هيئة أو وكالة من هيئات أو وكالات الأمم المتحدة أي رسالة من الحكومة عن اتخاذ خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٧٧ أو أي من القرارات السابقة المشابهة. وذكر أنه لم يتلق أي تقارير من مصادر مستقلة داخل أو خارج السودان تفيد اتخاذ مثل هذه الخطوات.

١٣ - وأضاف قائلا إن أكثر الانتهاكات فظاعة وشناعة هى تلك التي استهدفت الأطفال والنساء. وعلى الرغم من أن السودان كان من بين أولى البلدان التي وقّعت على اتفاقية حقوق الطفل، فإن حالة الأطفال والنساء المنتمين إلى جماعات إثنية وسلالية ودينية معينة لم تتغير وما زالت تحدث الانتهاكات السابق وصفها في تقارير سابقة. ومن المثير للذعر بوجه خاص أن ثمة ما يفيد بأن أفراد الجيش السوداني والوحدات شبه العسكرية التي أنشأتها الحكومة بعد عام ١٩٨٩ قد تورطوا تورطا شديدا ومنتظما في تلك الممارسات خلال السنوات الثلاث الماضية. ويعد موقف الحكومة السلبي في هذه الحالة أمرا لا يمكن قبوله

مطلقا. وذكر أنه سبقت التوصية بتدابير عملية كافية تمكن الحكومة من القضاء على تلك الأنشطة، ومع ذلك لم يُتخذ أي إجراء.

١٤ - واستطرد قائلا إن هنالك ظرفا آخر يقلق المجتمع الدولي بوجه خاص وهو أن الغالبية العظمى من ضحايا الاختطاف والانتهاكات المتصلة به هم من بين القبائل والمجتمعات الأصلية التي تسكن جبال النوبة وتلال إنغاسيما وقبيلة دينكا التي تسكن منطقة بحر الغزال. وذكر أنه تلقى أيضا معلومات عن ضحايا ينتمون إلى الأقليات الإثنية والسلالية والدينية في الجنوب. وتوضح تقارير عديدة من مصادر مستقلة مختلفة أنه بمجرد وصول ضحايا الاختطاف إلى الشمال فإنهم يرغمون على اعتناق الإسلام ويمنحون أسماء عربية. وحتى عند ذلك فإنهم يتعرضون لمعاملة من مختطفيهم تتسم في معظم الحالات بالقسوة والإذلال. كما توضح بعض التقارير أن بعض أفراد القبائل العربية الشمالية، مثل الرزيغات الذين يعيشون في منطقة بحر الغزال، قد أعربوا عن رفضهم لهذه الممارسات وأنهم يساعدون في إنقاذ المختطفين من الشمال. على أن لمّ شمل الأسر بهذه الطريقة عملية مكلفة، ولم يستطع كثيرون تحمل مبالغ التعويض والمصاريف التي يطالب بها الوسطاء.

١٥ - وأشار إلى أنه بعد تدخل بعض الشخصيات المرموقة مثل جيمي كارتر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة وبعض هيئات الأمم المتحدة مثل مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في نيروبي، حدثت بعض التطورات الإيجابية في الجنوب عام ١٩٩٥. وتضمنت تلك التطورات حملة التطعيم ضد مرض دودة غينيا التي أصبحت ممكنة بعد اتفاق وقف إطلاق النار لمدة أربعة أشهر الذي توسط فيه الرئيس الأسبق جيمي كارتر في آذار/مارس ١٩٩٥. وذكر أن عملية لمّ شمل الأسر استمرت، بدعم من مكتب اليونيسيف في نيروبي. وقد تعهد قادة الفصائل المتمردة الرئيسية في الجنوب من جانب واحد بالامتثال لأحكام القانون الإنساني وحقوق الطفل في الاتفاق المتعلق بالأحكام الأساسية الذي وقّع مع عملية شريان الحياة السودانية.

١٦ - ومضى قائلا إن موقف الحكومة بشأن تلك التطورات كان متضاربا. فبينما وافقت على حملة التطعيم بالموافقة على وقف إطلاق النار، قيدت تعسفيا حرية الوصول إلى مواقع ومناطق معينة وشنت حملة نشطة ضد بعض وكالات الأمم المتحدة المشتركة في حملة التطعيم. وينبغي للجمعية العامة أن تطلب من حكومة السودان أن تغير موقفها وأن تتعاون تعاونا تاما مع جميع المنظمات الإنسانية الدولية ومع ممثليها، من أجل تخفيف معاناة المدنيين نتيجة للنزاع المسلح.

١٧ - واختتم بيانه قائلا إن حالة حقوق الإنسان في السودان بلغت من الخطورة درجة تسوغ رصدها بشكل مستمر ومكثف. وينبغي أن تحظى العملية الدائمة الصغيرة لرصد حقوق الإنسان التي أوصت بها لجنة حقوق الإنسان ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بكل المساندة المالية والمعنوية الضرورية من الجمعية العامة والأمانة العامة لكي يمكن البدء فيها بلا إبطاء. وقد اتضح بشكل جلي أنه بالنسبة لحالات

معينة - والحالة في السودان، وبوجه خاص في الجنوب، تنتمي إلى هذه الفئة فإن الخطوة الأولى تجاه منع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل هي النشر الفوري للوثائق المفصلة عن مثل هذه الانتهاكات.

١٨ - السيد المفتي (السودان): قال إن الملاحظات التي أدلى بها المقرر الخاص خطيرة للغاية ولها أثر بعيد المدى على سمعة شعب وحكومة السودان. ولهذا السبب أعدت حكومته ردا مفصلا على التقرير، واضعة إياه في السياق والمنظور. وسيوزع هذا الرد بعد وقت قصير كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة. وليست شكوى المقرر الخاص من حرمانه من دخول السودان سوى نصف الحقيقة، على نحو ما كانت الحالة دائما في تقاريره، ونصف الحقيقة الآخر هو أن المقرر الخاص سمح له بدخول السودان ثلاث مرات خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ عندما قال بلسانه إن زياراته نجحت نجاحا باهرا. ولم تسمح حكومة السودان بدخول المقرر الخاص ثلاث مرات إلا لاحترامها لإرادة المجتمع الدولي، نظرا لتحفظاتها القوية على نقص خبرته، وقدرته المهنية وموثوقيته وموضوعيته.

١٩ - وأردف قائلا إن حكومته ظلت ملتزمة التزاما قويا بالتزاماتها التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان وهي تقر بأن مبادئ حقوق الإنسان اهتمام شرعي للمجتمع الدولي. وهي وإن كانت قررت أن تحرم المقرر الخاص من دخول السودان في عام ١٩٩٤، فذلك لأنه دعا إلى إلغاء قوانين الشريعة. وقد ردت على الفور بأن هذه الدعوة تنتهك الحرية الدينية التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد أيدت موقف حكومته منظمة المؤتمر الإسلامي - التي أكدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أن أي نقد لمبادئ الشريعة لا يمكن السماح به أو قبوله. ولم تفرط حكومة السودان في رد فعلها، إنما طلبت إلى المقرر الخاص ببساطة أن يسحب تعليقاته التي تدعو إلى إلغاء قوانين الشريعة. وعندما رفض المقرر الخاص أن يفعل ذلك، لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى حرمانه من دخول البلد. وهذا هو السبب في أن المقرر الخاص لم يتمكن من زيارة السودان مرة رابعة. ولا يريد وفده أن يتكهن بمصير المقرر الخاص إذا ما استمر في جرح مشاعر المسلمين في العالم أجمع باستمراره في موقفه. على نحو ما فعل في آخر تقرير له.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه في ضوء هذا المأزق، الذي كان يمكن حله باستبدال السيد بيرو بشخص آخر، أوصى المقرر الخاص بوزع مراقبين في أماكن تسهل تدفق المعلومات بشكل أفضل. إن هذا الوزع سيكون ممارسة عقيمة لا طائل من ورائها للأسباب التالية: (أ) أن السودان تنتهج حاليا سياسة الباب المفتوح في ميدان حقوق الإنسان كان من نتيجتها أن استطاعت شخصيات دولية مرموقة ومنظمات حسنة السمعة أن تزور البلد مؤخرا وتتحقق من مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان؛ (ب) لن يكون للمراقبين نفس الموثوقية أو الاهتمام بحقوق الإنسان مثل الشخصيات المرموقة والمنظمات الآنفة الذكر؛ (ج) أن المعلومات كانت وظلت تتدفق بانتظام من السودان من خلال وكالات الأمم المتحدة والممثلين العاملين في ميدان حقوق الإنسان، التي تحتفظ الحكومة بعلاقات عمل جيدة معهم؛ (د) لا شك أن المراقبين المقترحين سيتلقون معلومات ثانوية في معظمها عن حالة حقوق الإنسان في السودان، وسيكون معظم الناس الذين سيتصلون بهم من المعارضين السياسيين للحكومة، ومن ثم فمن غير المحتمل أن يكونوا غير متحاملين. ونظرا لأن المعلومات المتعلقة

بحقوق الإنسان في السودان تتدفق بانتظام إلى جميع الأطراف في العالم من خلال مصادر يمكن الوثوق بأن اهتمامها بحقوق الإنسان لا محل فيه للشبهات، فمن العجيب أن المقرر الخاص لم يذكر أيا من هذه المصادر في تقريره المؤقت. وتستحق اللجنة تفسيرا لهذا السهو، ويرى وفده أن المقصود به هو تضليل أعضاء اللجنة للاعتقاد بأنه لا يوجد تدفق للمعلومات من السودان حتى يمكنهم الموافقة على وزع المراقبين.

٢١ - واختتم كلامه قائلا إن حالة حقوق الإنسان في السودان، وإن لم تكن مثالية، فهي من أحسن حالات حقوق الإنسان في العالم. فحيثما أبلغ عن انتهاكات، لم تتردد حكومته في الاستجابة فورا وبفعالية. والحقيقة أن حكومته قامت، منذ أسابيع قليلة فقط، بإطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين، وعفت عن جميع المسجونين السياسيين، والتزمت بعقد انتخابات عامة للبرلمان والرئاسة في عام ١٩٩٦ وقررت مراجعة جميع حالات الموظفين المحالين إلى المعاش من أجل الصالح العام. بيد أن المقرر الخاص غض النظر عن جميع هذه التطورات. لذا فإن وفده يطلب إلى اللجنة أن تتوقف عن النظر في حالة حقوق الإنسان في السودان، أو تقر، بدلا من ذلك، بأن التوصية بوزع مراقبين لا مبرر لها.

٢٢ - الرئيس: أشار إلى أن من امتيازات وحق كل دولة عضو أن تختلف مع المقرر الخاص أو تعلق على تقريره. بيد أنه يحث جميع الوفود على أن تتعاون في تسهيل عمل المقررين الخاصين. ولا سيما فيما يتعلق بسلامتهم.

٢٣ - السيد دغني - سيغوي (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في رواندا): قدم التقرير في الوثيقة A/50/709-S/1995/915، فقال إنه اضطلع بثلاث بعثات إلى رواندا: بعثة للتأكد من التقدم المحرز في وزع مراقبي حقوق الإنسان (٢٧ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥)، وبعثة للتحقيق في الحوادث التي وقعت في كيبيهو عندما قام الجيش الوطني الرواندي بإغلاق معسكر المشردين عنوة (٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٥) وبعثة للتحقيق في الحالة التي تسبب فيها طرد اللاجئين الروانديين من المخيمات في زائير (٢٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥). وقد مكنته هذه الزيارات الميدانية من استعراض التقدم المحرز في التحقيق في جريمة إبادة الجنس، وحالة حقوق الإنسان السائدة ومشكلة عودة اللاجئين والمشردين.

٢٤ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالتحقيق في جريمة إبادة الجنس، تم تحقيق تقدم ضخم في وزع المراقبين، إلا أن عددا من المصاعب ووجه في ذلك. فقد ارتفع عدد المراقبين الموزعين في إطار عملية حقوق الإنسان من أربعة في منتصف آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى ١١٦ في آب/أغسطس ١٩٩٥. بيد أنه ما يزال يتعين بلوغ هدف الـ ١٤٧ مراقبا والعدد آخذ في النقصان حاليا. وقد استخدم المراقبون في كل إقليم رواندا، في فرق وفي ثلاث وحدات تنفيذية، هي وحدة التحليل القانوني والتنسيق، ووحدة المراقبة ووحدة المساعدة التقنية. وكانت المصاعب التي ووجهت إما مصاعب عملية أو سياسية. والمصاعب العملية ناجمة أساسا من نقص الموارد المالية التي منعت حتى الآن المقرر الخاص، مثلا، من التحقيق في ظروف الهجوم

على طائـــرة الرئاسة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وتتعلق المصاعب السياسية بالعلاقة بين عملية حقوق الإنســـان والسلطات الرواندية، وبين فرع الاجراءات الخاصة في مركز حقوق الإنسان، والمقرر الخاص، إلا أن هذه الخلافات سويت لحسن الحظ.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه رغما من الصعوبات المواجهة، فقد أحرز بعض التقدم. وقد أكدت التحقيقات التي أجريت في الميدان ارتكاب جريمة إبادة الجنس وغيرها من الجرائم الموجهة ضد الإنسانية. ويجري التحقق من الحقائق على أساس شهادات الشهود وغيرها من الأدلة. ويجري جمع شهادات الشهود من الباقين على قيد الحياة. المراقبين العسكريين وموظفي المنظمات غير الحكومية وهي تصف بوضوح تفاصيل المذابح وذكرت أسماء المسؤولين عنها. ويجري نقل شهادات الشهود وغيرها من الأدلة إلى المحكمة الدولية لرواندا، التي ستساعد على القيام بمزيد من التحقيقات. ويلزم على المحكمة الدولية والمقرر الخاص أن يتعاونا تعاونا وثيقا فيما بينهما، ليس فقط من خلال تبادل المعلومات، وإنما أيضا بتحديد كيفية استخدام هذه المعلومات، نظرا لوجوب الاضطلاع بالاجراءات العامة مع الأخذ في الاعتبار سرية عمل المحكمة. بيد أن الحالة فيما يتعلق بالانتهاكات الراهنة لحقوق الإنسان مسألة مختلفة.

٢٦ - واستمر قائلا إن حالة حقوق الإنسان في رواندا لم تتغير وما تزال تتسم بانتهاكات لحقوق الملكية، والأمن الشخصي والحق في الحياة. وما تزال الاغتصابات غير الشرعية للملكية مستمرة. وبالنظر إلى إخفاق لجنة منازعات الأراضي، طرح برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا لبناء مساكن جديدة للعائدين. بيد أن الدعـــم المالي الدولي للمشروع لم يرد بعد. وعلاوة على ذلك، لم يرصد المشروع اعتمادات إلا لتشييد ٥٠٠ مبنى في حين أن هناك ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ سابق في حاجة إلى إعادة الإدماج. وما تزال المساعدة الدولية غير كافية بالمرة.

٢٧ - ومضى قائلا إن انتهاكات الحق في الأمن الشخصي تتمثل في الاعتقالات والاحتجازات التعسفية لأشخاص متهمين بأنهم شاركوا في جريمة إبادة الجنس. لذا ازدحمت السجون بما يتعدى عتبة القبول. وتتسبب الأحوال المؤلمة للاحتجاز في عدد من الأمراض والوفيات بين المسجونين كما أنهم يتعرضون لمعاملة غير إنسانية. ولم تكن التدابير المتخذة لتحسين الحالة في السجون فعالة. فمثلا، هناك قيود خطيرة تعرقل اللجان الثلاثية المعنية لفرز ملفات قضايا المحتجزين. ورغما عن ذلك، اعتمدت الحكومة الرواندية، بمعونة المجتمع الدولي، برنامجا شاملا لإصلاح النظام القضائي ونظام السجون.

٢٨ - واستطرد قائلا إن انتهاكات الحق في الحياة، بعد أن انخفضت بعض الشيء، عادت إلى الزيادة مرة أخرى. متخذة شكل الإعدام بإجراءات موجزة، والمذابح، والاختطافات والاختفاءات القسرية. ومنذ نهاية الأعمال العسكرية. اختطف الكثير من قبيلة الهوتو أو اختفوا. كذلك ارتكبت إعدامات باجراءات موجزة وفي بعـــض الحالات بدا أنها سياسية الدافع. وكان الرأي العام الدولي أكثر علما بحالات المذابح، ولا سيما المذابح التي ارتكبت في كيبيهو وكاناما.

٢٩ - واسترسل قائلا إن الانتهاكات التي أشار إليها لا تؤدي إلى عودة اللاجئين والمشردين ولم يحرز سوى تقدم بسيط في هذا الشأن. والحقيقة، أن الحالة تدهورت. ومع اخفاق "عملية العودة"، بدأت السلطات الرواندية في إغلاق مخيمات المشردين في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وإعادة المشردين قسرا إلى المجتمعات التي أتوا منها. وفي ظل هذه الظروف حدثت مذابح كيبيهو. كذلك كان التهديد بطرد اللاجئين الروانديين من زائير مسألة أثارت قلقا شديدا في المجتمع الدولي. وكان التدهور البيئي، ولا سيما انعدام الأمن الذي سببه وجود اللاجئين الروانديين، وخاصة العناصر المسلحة، سببا في طلب الدول المضيفة طردهم. وكان هذا هو السبب في القرار الذي اتخذته السلطات الزائيرية في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، استجابة لقيام مجلس الأمن بإلغاء الحجز على الأسلحة القائم ضد رواندا. ولحسن الحظ، وبفضل التعاون مع الحكومة الرواندية ووكالات الأمم المتحدة، عاد بدون مشاكل ٣٨٣ ٢٠ روانديا من زائير فيما بين ١٩ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. بيد أن الإنذار الذي أصدرته السلطات الزائيرية بأنه تتم العودة العامة بحلول نهاية عام ١٩٩٥ لا يساعد الحالة، نظرا لأنها تركت عددا من المسائل بدون حل وهي المسائل المتصلة بالمرافق التي تستقبل اللاجئين في رواندا، وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، وأمنهم واستعادت ممتلكاتهم.

٣٠ - واختتم كلامه بأن أكد أهمية بذل جهود خاصة للتعجيل بقمع جريمة إبادة الجنس ووقف انتهاكات حقوق الإنسان والمساعدة في التعمير والمصالحة على الصعيد الوطني، وضمان عودة اللاجئين الروانديين إلى بلدهم. وينبغي للأمم المتحدة أن تعجل باجراءات المحكمة الدولية لرواندا، وأن تقدم مساعدة ضخمة إلى الحكومة الرواندية لجهودها في التعمير الوطني ولاصلاحها لنظام السجون والنظام القضائي، وأن تدعوها إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان وقمع انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي حث الدول المضيفة للاجئين الروانديين، وخاصة تنزانيا وزائير، على احترام التزاماتها الدولية المتصلة بحماية اللاجئين. وينبغي حث المجتمع الدولي، والحكومة الرواندية والدول المضيفة على التوصل إلى حل دائم وشامل لمشكلة إعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم. وأخيرا، ينبغي للأمم المتحدة أن توصي الأطراف المعنية بأن تشارك في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى الذي أعلن انعقاده رؤساء أوغندا، وتنزانيا وزائير، بغية التوصل إلى حل دائم وشامل لمشاكل هذه المنطقة.

٣١ - السيد غروث (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في كوبا): قدم تقريره المؤقت (A/50/663)، فقال إنه لم يتمكن من زيارة كوبا لأن الحكومة لم تدعمه ولعدم وجود تبادل معلومات أو آراء مع الحكومة خلال العام الماضي.

٣٢ - وأردف قائلا إن الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان في كوبا ترتكب في مجال الحقوق الفردية والسياسية. فالحكومة لا تسمح لأي أحد بالتعبير بأي أسلوب منظم عن الآراء التي تختلف عن الآراء الرسمية. ومهمته هي التركيز على المدى الذي يتفق فيه النظام السياسي مع الالتزامات التي تعهدت بها كوبا في إطار شتى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومع المبادئ والقيم التي أخذتها على عاتقها بمقتضاها. وكان آخر تقرير مماثلا بصفة عامة للتقارير السابقة. وكانت هناك بعض الدلائل التي تشير إلى حدوث تغيير إلى الأحسن من حيث أن العنف غير المسبب أصبح، فيما يبدو، أقل شيوعا وأن نقاد الحكومة يجري

التحكم فيهم أو توجيه التهديدات إليهم، فيما يبدو، بأسلوب أكثر تطورا مما في الماضي، فمثلا، كانت هناك تقارير أقل عن الحالات التي تتضمن "فرق الرد السريع"، والسبب يرجع إلى حد كبير إلى أن السلطات الكوبية تبينت أن هذه الجرائم تؤدي إلى دعاية سيئة في الخارج.

٣٣ - وأضاف قائلا إنه حدثت بعض التحسينات الهامشية في حقوق الإنسان على أساس تقني خالص. فقد وقعت كوبا على اتفاقية مناهضة التعذيب، وزارت كوبا مجموعة من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بدعوة من الحكومة وأطلق سراح عدد من مسجوني الضمير. ورغما عن أن هذا يبعث على التشجيع، فإنه يرى أن هذه التدابير قد اتخذت لقيمتها التكتيكية، وليس نتيجة لأي تغيير في النوايا من جانب السلطات.

٣٤ - واستمر قائلا إن الحالة اليومية لمراقبي حقوق الإنسان والمنشقين ما تزال صعبة للغاية وما يزال عقابهم قاسيا بشكل غير متناسب بأي مقياس. وهو أكثر تفاؤلا مما كان في الماضي بسبب التحسينات التي يمكن الاضطلاع بها في عدد من المجالات. وقد اتخذت قرارات عملية لتحسين الحالة الاقتصادية وأحوال المعيشة اليومية لسكان كوبا. وجمود السلطات الكوبية يمكن تفسيره جزئيا بأن الحكومة ترى نفسها محاطة بقوات معادية لنظامها الاقتصادي والسياسي، بيد أنه حتى في هذا المجال فهناك دلائل تشير إلى وجود انفتاح ورغبة في اتخاذ نظرة جديدة إلى السياسات المتعلقة بكوبا. وقد تشجع إلى حد كبير للاهتمام الذي أبداه الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع كوبا ويأمل أن يجري التوصل إلى اتفاق تعاون يؤدي إلى إجراء تحسينات في المجال الاقتصادي ومجال حقوق الإنسان.

٣٥ - واختتم كلامه قائلا إن التوصيات الواردة في التقرير مماثلة للغاية لتلك التي قدمت في السنوات السابقة. وقد بذل جهدا خاصا في صياغتها لتجنب الاستفسار عن مواقف عقائدية أو عن مسائل دستورية اساسية وحاول التركيز على تدابير إدارية قد تجعل الحياة أكثر احتمالا لمواطني كوبا.

٣٦ - السيد فرناندیز بالاسيوس (كوبا): قال إن التقرير المتعلق بما يدعى حالة حقوق الإنسان في كوبا. يدعو مرة أخرى إلى التساؤل عن شرعية النظام السياسي في كوبا، والإطار القانوني والدستوري، والمؤسسات والمجتمع المدني. وتحليله لبعض الحالات يشوبه التحيز بناء على معلومات متحيزة تقدمها منظمات تشغلها وتمولها إلى حد كبير الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يشر التقرير إلى النجاح الذي حققته كوبا. وتجاهل جميع التدابير التي يجري اتخاذها لتحسين الديمقراطية في كوبا من خلال المشاركة الشعبية الفعالة ورفضه الاعتراف بعملية التغيير الجارية في البلد. ولا يستطيع وفده أن يفهم كيف يمكن للمقرر الخاص أن يتحدث عن حقوق الإنسان في كوبا في الوقت الذي يتجاهل فيه الانتهاكات الصارخة، والمنهجية والهائلة لحقوق الإنسان للشعب الكوبي التي يسببها حظر الولايات المتحدة. ولا يشير التقرير بالمرة إلى الضحايا الأبرياء الكثيرين للحرب القذرة التي شنت ضد كوبا في الـ ٣٦ سنة الأخيرة.

٣٧ - وأردف قائلا إن المقرر الخاص أشار مرة أخرى إلى انعدام التعاون الذي منعه من أداء ولايته. ولم يكن بوسع حكومته التعاون مع المقرر الخاص لأن ولايته مصابة بخلل يتعذر علاجه. بيد أنها ستستمر في التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة التي أنشئت لجميع الدول الأعضاء بالتساوي، بدون تمييز غير عادل أو انتقائية سياسية. ويشمل هذا التعاون زيارة قام بها إلى كوبا المفوض السامي لحقوق الإنسان بناء على دعوة من الحكومة. وتصديق كوبا على اتفاقية مناهضة التعذيب وزيارة قامت بها إلى كوبا مجموعة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذه المسائل.

٣٨ - واختتم كلامه قائلا إنه ليس هناك أي تبرير لإجراء خاص فيما يتعلق بكوبا؛ ولم يثبت عمليا وجود حالة لحقوق الإنسان تستدعي هذه المعاملة الانتقائية التمييزية. والمحاولات التي تبذل لتأسيس هذا الاجراء تخلق سابقة سيئة وتعرقل التعاون الدولي. لذا فمن المؤسف أن أصبح المقرر الخاص، لافتقاره إلى الموضوعية والحمية، أداة لسياسة الولايات المتحدة ضد كوبا. وسيادة كوبا واستقلالها مسألة لا تقبل النقاش ولن تعرض كوبا مؤسساتها لنزعة متقلبة الأهواء لدولة عظمى أو لتحيزات عقائدية لمن يسمى بالمقرر الخاص.

٣٩ - السيدة فيرارو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الاتفاق الأخير الذي وقعته أطراف النزاع في يوغوسلافيا السابقة يمثل أفضل أمل لإنهاء أسوأ فظائع شهدتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وأفضل فرصة لمنع حرب أوسع وأفظع في تلك المنطقة المتفجرة. ويجري، مع ذلك، استغلال التوترات الاثنية والعرقية لأغراض سياسية في جميع المناطق، وتقاوم الحكومات القمعية بعناد الاتجاه العالمي نحو احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية والمجتمع المدني.

٤٠ - وأردفت قائلة إن الصكوك الدولية أصبحت أداة هامة لضمان الالتزام بالمستويات المتفق عليها في حقوق الإنسان. والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لبناء عالم قائم على هذه المبادئ. وفي أوائل هذا العام، أرسلت بلدها وفدا رفيع المستوى ليقدم تقريره الأولي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وهي هيئة لديها إمكانية المساهمة إيجابيا في تحقيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ورغما عن أن الولايات المتحدة لا ترى دائما نفس ما تراه مختلف الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان، وهو أمر متعذر تجنبه، إلا أنها تشاركها في الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق معايير حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا.

٤١ - وأضافت قائلة إن التزام بلدها بالحريات المدنية وبإطار من القوانين والحمايات لممارستها عميق الجذور في تاريخها. وما تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمبادئ التساوي في الحماية وعدم التمييز الكافية في التنوع العرقي، والاثني والديني لمجتمعها الديمقراطي وتعطي معنى قويا لحقوق مواطنيها غير القابلة للتصرف. وهي تتطلع إلى العمل مع بلدان أخرى للتبشير بعالم تكون فيه معايير حقوق الإنسان هي المعيار الشائع.

٤٢ - السيد لاكلوسترا (اسبانيا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي واستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فقال إن الوقت قد حان للاعتراف بالطابع الوقائي لعمل الهيئات التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان: مركز حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان، وأضاف أن زيادة الموارد اللازمة للجهود التي تبذلها هذه الهيئات لتعزيز تنفيذ معايير حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون يمكن، فعلا، أن تنقذ أرواحا بشرية. واستطرد يقول إن الاقتراح الحالي لميزانية برنامج حقوق الإنسان لا يزال مقصرا جدا عما يلزم، ومن الضروري إجراء زيادة أخرى لصالح المنظمة لكي تفي بولاياتها الموسعة الخاصة بحقوق الإنسان ولكي تتابع الأولويات المحددة في إعلان وبرنامج عمل فيينا؛ ورأى أن تعزيز وحماية جميع الحقوق الإنسانية يشكلان جزءا أصيلا من عملية التنمية، خلافا لما يزعم من أن تخصيص تمويل إضافي للبرامج المعنية بحقوق الإنسان سيكون على حساب الأنشطة الإنمائية.

٤٣ - وتابع يقول إن التنمية الاجتماعية هي طليعة مسؤوليات الحكومات، وإن هذه الحكومات يجب أن تضمن لكل فرد إمكان الاشتراك والإسهام والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وإن إنفاذ الحق في التنمية ينبغي أن يعزز من خلال تعزيز الديمقراطية، وتوسيع واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وانتهاج سياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني، وإقامة علاقات اقتصادية منصفة، وإيجاد بيئة اقتصادية مؤاتية على الصعيد الدولي. وأعلن التزام الاتحاد الأوروبي بمساندة الجهود الوطنية عن طريق انتهاجه لسياسات التعاون الإنمائي التي تدعم حقوق الإنسان وعملية إشاعة الديمقراطية في البلدان النامية.

٤٤ - وواصل كلامه قائلا إن الدول قد أخذت على نفسها، في منهاج عمل بيجين، التزامات عديدة بإحقاق الحقوق الإنسانية التي تعود للمرأة، وحث الدول على أن تكون وفية لهذه الالتزامات. ثم ذكر أن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة كثيرا ما تقابل بالتجاهل، في سياق عام يتصف بعدم التقيد بالالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان. واعتبر أن الهيئات التعهدية المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك الإجراءات الخاصة التي تتبع ضمن لجنة حقوق الإنسان، ينبغي أن ترصد حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نحو أوثق، كما ينبغي للدول أن تدرج جوانب الفوارق بين الجنسين في التقارير التي تقدمها بموجب جميع اتفاقيات وصكوك حقوق الإنسان.

٤٥ - ومضى يقول إن إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا هو مساهمة كبيرة في مكافحة الإفلات من العقوبات اللازم فرضها بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني؛ إلا أن المحاكم المخصصة لا يمكن أن تكون هي الرد في جميع الأحوال، وينبغي أن تنشأ محكمة جنائية دولية دائمة.

٤٦ - وذكر أن مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان أكد مجددا أن تعزيز وحماية جميع الحقوق الإنسانية هو من اهتمامات المجتمع الدولي المشروعة. وأبدى ترحيب الاتحاد الأوروبي بأن ينظر الغير في هذه المسألة، وقبوله لتدخل الآليات والإجراءات المنشأة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتباره تدخلا مشروعا تماما.

٤٧ - واعترف بإحراز تقدم نحو السلم وإشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في عدد من البلدان يشمل أنغولا والسلفادور وليبريا وموزامبيق وهايتي، لكنه أتبع ذلك بقوله إن هذا التقدم يحتاج إلى توطيد.

٤٨ - وأعرب أيضا عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالاختتام الناجح لمحادثات السلام التي عقدت في دايتون، أوهايو، وعن ثقته في أن اتفاق السلام في البوسنة والهرسك سيمهد الطريق أمام مستقبل يستتب فيه السلام في جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة. واعتبر أن مما يبعث على التشجيع أن تكون جميع أطراف الاتفاق قد تعهدت بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وأن يكون حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى مواطنهم وفي الحصول على تعويضات قد أكد مجددا؛ كما رأى، بين بواعث التشجيع، الاتفاق الأساسي بين كرواتيا والصرب المحليين بشأن الترتيبات الانتقالية الخاصة بسلافونيا الشرقية. وأشار إلى أن اتفاق دايتون يلزم الأطراف بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية على استبانة أماكن جميع المفقودين، وبفتح السبل واسعة أمام المنظمات الدولية لكي ترصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. كما أشار إلى أن الأطراف ملزمون بالتقيد بالأحكام التي تستهدف التعجيل في إطلاق سراح جميع المدنيين والمقاتلين المسجونين أو المعتقلين، وإغلاق معسكرات الاعتقال، وتسهيل دخول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع مواقع الاعتقال.

٤٩ - وتكلم في موضوع كرواتيا، فذكر أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تفيد بحصول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي أثناء وبعد الهجوم الكرواتي الذي حصل في كرايينا، ودعا إلى تسهيل دخول المراقبين الدوليين إلى المنطقة. وأعلن أن الاتحاد يدين ما أفيد عنه من أعمال القتل وإساءة المعاملة المستمرة التي تعرض لها صرب كرواتيا، وهو قد علّق العمل باتفاق التجارة والتعاون وبرنامج المساعدة التقنية اللذين ارتبط بهما مع كرواتيا. وأشار إلى أنه جرت الإحاطة علما، بقلق، بالقانون الذي صدر مؤخرا، والذي حدّ من حقوق صرب كرواتيا، فأي لاجئ صربي من منطقة كرايينا يود العودة إلى كرواتيا يجب أن يُسمح له بذلك.

٥٠ - واستطرد يقول إن الاتحاد لا يزال قلقا من انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال التمييزية التي تمارسها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ضد أعضاء الأغلبية السكانية الألبانية في كوسوفو والأقليات التي تعيش في سائر أنحاء البلد، وأنه يحذر من أي محاولات لاستخدام اللاجئين الصرب لتغيير التوازن السكاني؛ كما أنه يدعو جميع الأطراف إلى أن يتعاونوا تعاونا تاما مع المقررة الخاصة وإلى أن ينفذوا توصياتها وتوصيات سلفها. ورأى أن العمل الذي تضطلع به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يبعث على الارتياح، كما يبعث على الارتياح أن أطراف اتفاق دايتون أكدوا، من جديد، التزامهم بالتعاون التام في إجراء التحقيق والملاحقة الدوليين بشأن الانتهاكات الخطيرة للقانون

الإنساني الدولي وبشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهو التزام مكرس في دستور البوسنة والهرسك الجديد.

٥١ - وتعهد بأن الاتحاد سيساند أنشطة بناء السلام المتصلة بتنفيذ الجوانب غير العسكرية من اتفاق السلام، وضمن ذلك عودة اللاجئين، وتعزيز حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البوسنة والهرسك.

٥٢ - أما فيما يتعلق بألبانيا، فقال إن الاتحاد أحاط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة لمواصلة الإصلاح الديمقراطي، ودعا هذه الحكومة إلى الاستمرار في العملية المذكورة، واعدا بأن الاتحاد سيساندها.

٥٣ - ثم قال إن الاصلاح الدستوري الذي أجري مؤخرا في تركيا هو خطوة جديرة بالترحيب في اتجاه الديمقراطية التامة، لكن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما في المقاطعات الجنوبية الشرقية، هو مدعاة للقلق؛ فالمشاكل الموجودة في هذه المنطقة من البلد لا ينبغي أن تعتبر، بالدرجة الأولى، مسألة أمنية، فهي، إذن، لا تبرر أي حل عسكري صرف؛ وبينما يقع على الحكومة واجب حماية مواطنيها من الإرهاب، لا بد من القيام بهذا الواجب في إطار الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ كما أن جميع السجناء السياسيين الباقين ينبغي أن يفرج عنهم؛ ومن المهم أن تتعاون الحكومة مع آليات لجنة حقوق الإنسان ومع لجنة مناهضة التعذيب، كما أن من المهم أن تمنح منظمات حقوق الإنسان، التي منها لجنة الصليب الأحمر الدولية، إذن الدخول إلى المنطقة، وضمن ذلك إذن الوصول إلى السجناء.

٥٤ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا دعمه لكل الجهود التي تبذل للبحث عن حل عادل ومستدام لمسألة قبرص، ولإعادة وحدة البلد واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية وفقا لقرارات الأمم المتحدة وللاتفاقات الرفيعة المستوى ذات الصلة.

٥٥ - وأردف يقول إن الاتحاد قد أعرب عن استيائه للأعمال الوحشية ولانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في تشيتشنيا، وحث هذه الأطراف على التوصل إلى اتفاق سياسي يحترم سيادة الاتحاد الروسي، ويؤمن الاحترام التام لحقوق الإنسان، ويفسح المجال أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ وهو يؤيد الجهود التي يضطلع بها فريق المساعدة الدائم التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ كما أن القلق يساوره إزاء تعليق العمل بالاتفاق العسكري المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، الذي أتاح إجراء تبادل السجناء، وعمليات انسحاب القوات الروسية، ونزع السلاح من المقاتلين التشيتشنيين. واعتبر أن من المهم أن تلتزم جميع الأطراف بوقف إطلاق النار إلى أن تستأنف المفاوضات الرسمية على تنفيذ الاتفاق بكامله.

٥٦ - وأعرب عن قلق الاتحاد البالغ من استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في السودان، وضمن ذلك عمليات الإعدام بعد محاكمات مقتضبة، وعمليات القتل خارج إطار القضاء، والتوقيف الاعتباطي، والاعتقال خلافا للأصول القانونية، وانتهاكات حقوق النساء والأطفال، وممارسات العبودية وما يشبه

العبودية، والإجلاء القسري للأشخاص، والتعذيب المستمر. وأضاف أن الاتحاد يحث حكومة السودان على إطلاق سراح جميع الأطفال من أماكن اعتقالهم، ويأمل أن تتبع مبادرة الإفراج عن المعتقلين السياسيين بتدابير تتخذ في اتجاه السلام والتسامح والتصالح. وأبدى استياء الاتحاد من استمرار حكومة السودان في رفض التعاون مع المقرر الخاص في الجهود التي يبذلها للاضطلاع بولايته، وخصوصا من إنكارها عليه حقه في زيارة البلد. كما أعرب عن استيائه من الهجمات الشخصية التي تجري ضد المقرر الخاص، وعن رفضه القوي للبيان الذي ألقاه قبل ذلك، في أثناء الاجتماع، ممثل السودان. وقال إن الاتحاد يدعو حكومة السودان إلى وضع حد للقصف الجوي المتعمد وغير التمييزي للأهداف المدنية، وإلى استئناف تعاونها، والسماح بانتشار الأشخاص العاملين في مجال الرصد بغية المساعدة على التثبت من حالة حقوق الإنسان في هذا البلد؛ كما أنه، أخيرا، يدعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار وأحكام القانون الإنساني الدولي.

٥٧ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي تابع الحالة في الجزائر بقلق متزايد، وهو يؤيد جميع المبادرات التي تتخذ للمساعدة على ايجاد حل سياسي من خلال الحوار السلمي وإقامة الديمقراطية التامة، وقد أدان باستمرار جميع الأعمال الارهابية؛ كما أنه أحاط علما بنتيجة الانتخابات الرئاسية، ويعتقد أن مستوى اشتراك الناخبين يجسد تصميم الشعب الجزائري على ايجاد حلول سلمية لمشاكله. وأعرب عن أمله أن يلي الانتخابات احراز تقدم سريع نحو تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية، بحيث يساهم ذلك في التطبيع السياسي في البلد.

٥٨ - وأبدى قلق الاتحاد من قيام أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن في زائير باستخدام القوة ضد المدنيين، ومن استمرار الفاعلين في الإفلات من العقاب، كما أبدى ترحيب الاتحاد بالاتفاق على إحلال اثنين من خبراء حقوق الانسان في كنشاسا، ليس فقط للإفادة عن الانتهاكات، بل أيضا لمنع هذه الانتهاكات ولإسداء المشورة الى السلطات. وقال إن الاتحاد يدعو الأطراف في زائير الى التقيد باتفاق عام ١٩٩٤ بشأن الوثيقة الدستورية، وكذلك يدعو الحكومة الى أن تنفذ تماما اتفاقها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين طوعا إلى البلدان المجاورة.

٥٩ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة إعدام السيد كين سارو - ويوا والأشخاص الثمانية الذين اتـُهموا معه، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واعتبر أن هذا الإعدام يشكل خرقا واضحا من نيجيريا للالتزامات التي تلقيها عليها الصكوك الدولية التي هي طرف فيها؛ كما أن الاتحاد يدين انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها النظام العسكري، وضمنها أحكام الإعدام وأحكام السجن القاسي التي فرضت بعد إجراءات قضائية منقوصة. وأضاف أن اعتقال الشخصيات السياسية بلا محاكمة يثير قلقا بالغا يبعث عليه أيضا كون النظام العسكري لم يظهر بعد أي اعتزام لإعادة الحكم الديمقراطي المدني ضمن إطار زمني يمكن التعويل عليه.

٦٠ - واستطرد يقول إن الإبادة الجماعية والمجازر والحرب الأهلية التي تقع في رواندا تندرج بين أفدح المآسي في تاريخ افريقيا، وأن ملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان وللقانون

الانساني هي أمر أخلاقي وقانوني لا بد منه، ومسألة جوهرية بالنسبة الى المصالحة الوطنية وإشاعة الاستقرار السياسي في رواندا وفي جميع أنحاء المنطقة. أما المحكمة الدولية لرواندا، فإنشاؤها قد استغرق وقتا طويلا، لكن مما يبعث على الارتياح أنها ستبدأ إجراءاتها قريبا وستصدر إداناتها الأولى؛ وجميع الدول ملتزمة، بموجب القانون الدولي، بالتعاون تماما مع هذه المحكمة؛ ومن غير المقبول منح ملاذ لمن يعتدون على حقوق الانسان.

٦١ - لكنه أعقب ذلك بقوله إن ضمان مساءلة الذين ارتكبوا انتهاكات ضد حقوق الانسان يظل، بالدرجة الأولى، من مسؤولية سلطة قضائية رواندية مستقلة ونزيهة، وإن ألح الأولويات هي أولوية تحسين طاقة الاستيعاب في السجون وظروف هذه السجون، وتقوية النظام القضائي. وتمنى أن تنفذ، بسرعة، خطة العمل المعتمدة لهذا الغرض. وأعرب عن تأييد الاتحاد غير المشروط للعملية الميدانية المختصة بحقوق الانسان في رواندا، التي تشكل تعبيرا عمليا عن فلسفة المجتمع الدولي الخاصة بتأمين الوقاية من خلال تقديم المساعدة التقنية في مجالات مثل تعزيز إقامة العدل والتعليم في مجال حقوق الانسان.

٦٢ - وقال إنه يلزم إجراء تحقيق نزيه في الظروف التي أدت إلى الانقلاب الذي حصل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في بوروندي، وما تلاه من مجازر وأعمال عنف خطيرة أخرى؛ وتوخيا لملاحقة جميع الذين ارتكبوا هذه الأعمال، يؤيد الاتحاد، بقوة، إنشاء لجنة تحقيق دولية، على النحو المقترح في قرار مجلس الأمن ١٠١٢ (١٩٩٥). ودعا إلى تكثيف العمل الوقائي في بوروندي بواسطة نشر خبراء ومراقبين لحقوق الانسان في جميع أنحاء البلد وبواسطة الاضطلاع ببرامج للتدريب في مجال حقوق الانسان. وأفاد أن الاتحاد ساند، بقوة، الجهود الدولية التي تبذل في بوروندي، وضمنها أنشطة الممثل الخاص للأمين العام، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون حقوق الانسان، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والتعاون في الاضطلاع بالبرامج الرامية إلى تعزيز إقامة العدل والتعمير الاقتصادي والاجتماعي؛ لكن نجاح هذه الجهود سيكون رهنا بجهود سكان بوروندي أنفسهم؛ وهناك حاجة إلى التحاور بين جميع الأطراف، وخصوصا بالنظر إلى استمرار النزاع العرقي.

٦٣ - وتكلم عن حالة حقوق الانسان في كينيا، فقال إنها تدهورت خلال العام الماضي، وإن هناك عوائق تعرقل الاشتراك التام للمعارضة في العملية السياسية. وأعلن أن الحق في المحاكمة الحرة والعادلة يجب أن يحترم، وأن جميع أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية يجب أن تزال؛ وأضاف أن هناك، في هذا السياق، قلقا بالغا من محاكمة كوييجي ووواميري وآخرين وإصدار أحكام عليهم، اللذين جريا مؤخرا.

٦٤ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يزال قلقا من حالة حقوق الانسان الخطيرة في إيران، بما تشمله من كثرة عمليات الإعدام، والتعذيب، والمعاملة أو العقوبة المهينة، وانعدام ضمانات الاجراءات القانونية، والمعاملة التمييزية للأقليات، وخصوصا ما يستند منها الى أسس دينية، والقيود المفروضة على حرية التعبير، وممارسة التمييز القائم على الجنس؛ وهو يدعو حكومة إيران الى التعاون تماما مع الممثل الخاص ومع سائر آليات لجنة حقوق الإنسان، والى تنفيذ الاتفاقات النافذة الآن مع المنظمات الدولية العاملة

في المجال الإنساني؛ كما أنه يكرر إدانته للفتوى الصادرة ضد سلمان رشدي، معتبرا إياها انتهاكا صارخا للقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الانسان ومبدأ سيادة الدول.

٦٥ - ثم تكلم عن العراق، فقال إن عمليات الإعدام التي تجري داخل إطار القضاء وخارجه، وضمن ذلك عمليات الإعدام الجماعي، مستمرة، بينما أصبحت الاختفاءات القسرية وغير الطوعية، والتعذيب، والمعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، أمرا دارجا. وأعقب ذلك بقوله إن الاتحاد يحث السلطات العراقية على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١). وذكر أن السلطات العراقية رفضت قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، الذي يسمح باستخدام إيرادات تصدير النفط للتخفيف من سوء الحالة الإنسانية. وأشار الى أن بعض مناطق البلد وبعض الفئات الاجتماعية تتعرض لتمييز خطير في مجال الحصول على الأغذية والرعاية الصحية، وقال إنه ينبغي تذكير العراق بالالتزامات التي يلقيها عليه العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، وبلزوم احترام وضمان حقوق جميع الناس في إقليمه. واستطرد يقول إن حالة العرب الساكنين في منطقة الأهوار، الذين يتهدد الخطر وجودهم بصفتهم جماعة، هي مصدر قلق بالغ؛ وقد أفاد المقرر الخاص أيضا أن الجيش يتلف المحاصيل ويقتل والمواشي في معظم أنحاء العراق؛ وزاد على ذلك قوله إن عمل المقرر الخاص يستحق الثناء، وإن الاتحاد يحث الحكومة على التعاون تماما معه وعلى السماح بالتمركز غير المشروط لراصدي حقوق الانسان في جميع أنحاء البلد.

٦٦ - وأعرب عن قلق الاتحاد إزاء التقارير التي تفيد بعدم التقيد بالأصول الواجبة في الإدانات التي أدت إلى عمليات إعدام حصلت في المملكة العربية السعودية طوال عام ١٩٩٥، وإزاء التقارير التي تحيط بتعذيب المعتقلين وبحصول أنواع أخرى من العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقال إن الاعتقال دون محاكمة يثير القلق هو أيضا، وكذلك وجود عراقيل تعترض تساوي المرأة، مع الرجل، في التمتع بالمركز القانوني والحقوق الإنسانية وحرية الديانة وحرية التعبير. وأضاف أن الاتحاد يدعو السلطات السعودية إلى التعاون تماما مع جميع هيئات رصد حقوق الإنسان.

٦٧ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل إحلال السلام في افغانستان، ويناشد جميع أطراف النزاع أن تنهي سفك الدماء وتتفاوض على تسوية سلمية لأن هذا هو الطريق الوحيد لوقف الهجمات التي تقع على السكان المدنيين والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي؛ كما أنه يناشد جميع بلدان المنطقة الأخرى ألا تتدخل في النزاع.

٦٨ - ومضى يقول إن الاتحاد، رغم ترحيبه بروح التعاون الجديدة التي تبديها السلطات الهندية، يأسف لاستمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في كشمير، ودعا حكومة الهند إلى أن تنفذ مذكرة التفاهم المبرمة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن حضور هذه اللجنة وأنشطتها في كشمير. وتابع قائلا إنه، بالرغم من كون أعمال العنف والجرائم التي ترتكبها مجموعات المعارضة المسلحة أمورا تبعث على الاستياء ويجب أن تقاوم، يجب على قوات الأمن الهندية، هي أيضا، أن تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقال إن الاتحاد يناشد باكستان والهند على السواء، الامتناع عن أي عمل يمكن أن يهدد الأمن الإقليمي، واستئناف

حوارهما السياسي؛ كما إنه يناشد حكومة باكستان منع تسلل المجموعات المسلحة من الأقاليم الواقعة تحت سلطتها.

٦٩ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بإفراج سلطات ميانمار عن داو أونغ سان سوو كيي باعتباره خطوة أولى نحو المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان. وقال إن الاتحاد يواصل رصد العملية عن كثب، ويدعو مجلس الدولة لإعادة سلطة القانون، إلى أن يفرج عن جميع السجناء السياسيين الباقين وإلى الدخول في حوار بناء مع جميع الفئات السياسية والعرقية ومع القادة الذين تختارهم، بغية إعادة مؤسسات البلد الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي والانتظام في جمعيات. وأضاف أن هناك تقارير موثوقة ووجيهة تفيد بحصول عمليات توقيف اعتباطي، وتعذيب، وإعدام بمحاكمة مقتضبة، واغتصاب جماعي، وإجبار على العمل، وتطويع إجباري، وإساءة معاملة يرتكبها الجيش بحق ناقلي الأحمال، وزاد على ذلك قوله إن عمليات إحراق القرى والمحاصيل، والنقل الإجباري، ومضايقة الأقليات العرقية، لا تزال مبعثا لقلق بالغ لدى المجتمع الدولي. ودعا الحكومة إلى أن تتقيد بالالتزامات التي تلقيها عليها اتفاقية جنيف وأن تصدق وتنفذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الإنسانية واتفاقية مناهضة التعذيب كما دعاها إلى أن تستأنف حوارها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وتسمح لها بالوصول إلى السجناء، وإلى أن تتعاون تماما مع المقرر الخاص.

٧٠ - وأشار إلى أن التقارير الأخيرة التي تفيد باشتداد التوتر وتزايد القمع في تيمور الشرقية تثير قلقا عميقا حول حالة حقوق الإنسان هناك. وأضاف أن الاتحاد رغم ترحيبه بالدعوة التي وجهت إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان لزيارة تيمور الشرقية في عام ١٩٩٥، يحث الحكومة الاندونيسية على تنفيذ التعهد الذي قطعته على نفسها بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان ودعوة ممثليها إلى زيارة تيمور الشرقية، وبتوسيع الفرص أمام منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المساعدة الإنسانية ووسائط الإعلام الدولية. ودعا إلى مواصلة التحقيق في اغتيالات ديلي التي حصلت في عام ١٩٩١ وما تلاها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كما دعا إلى الإفصاح عن النتائج توخيا لمحاسبة جميع المسؤولين. ثم قال إن الاتحاد يدعو السلطات الإندونيسية إلى الإفراج عن السيد كسامانا غوسماو وجميع السجناء السياسيين الآخرين.

٧١ - وأعلن شجب الاتحاد لأعمال الإرهاب غير التمييزي التي ترتكب في سري لانكا، ودعا إلى بذل غاية الجهد لحماية السكان المدنيين، وقال إن الاتحاد يرحب، بالتالي، بالبيان الذي اصدرته الحكومة مؤخرا فيما يتعلق بشحن إمدادات الإغاثة إلى شمال البلد.

٧٢ - ثم قال إن استمرار المشاكل القديمة العهد في حالة حقوق الإنسان في الصين هو مثار للقلق؛ فعقوبة الإعدام تستخدم على نطاق واسع، مع الاستهتار بالضمانات القانونية الأساسية، كما إن المعتقلين لا يزالون يعذبون وتساء معاملتهم؛ و "إعادة التعليم من خلال العمل" لا تزال متفشية؛ وحرية الديانة والتعبير عن الرأي والانضمام إلى الجمعيات لا تزال مقيدة بشدة؛ وبين الاتجاهات الجديدة، ثمة اتجاه إلى الاعتقال الاعتباطي للمنشقين ومضايقتهم، مع أقربائهم، قبل وقوع أحداث حساسة من الناحية السياسية. واستشهد

على ذلك بأن هناك عدة منشقين، مثل السيد ويي جينسنغ، معتقلين، دون محاكمة ودون ملاحقة، بسبب أنشطتهم السياسية. وزاد على ذلك قوله إن حالة حقوق الإنسان في التيبت والتهديد الذي تتعرض له الهوية الثقافية والدينية والعرقية لسكان هذا البلد، يثيران قلقا بالغا؛ وحث السلطات الصينية على احترام حرية هؤلاء السكان الدينية. وأبدى ترحيبه باستعداد الصين للدخول في حوار رسمي بشأن حقوق الإنسان، وارتياحه لما أعلنته الحكومة من استعدادها للانضمام إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

٧٣ - وقال إن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، على النحو الذي يصفها به الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، هي حالة تبعث على الجزع؛ فبالرغم من أن جهود الحكومة أثمرت بعض النتائج الإيجابية، لم يحصل حتى الآن أي تحسن ملحوظ فيما يتعلق بعدد وبخطورة الانتهاكات الواقعة على الحقوق في الحياة، وسلامة الشخص وأمنه، والحرية الشخصية، وهي الانتهاكات التي يعزى التورط فيها لموظفي الدولة. ورأى أن الحكومة تحتاج إلى أن تكافح، بفعالية، الإفلات من العقاب، لأن ذلك يبقى أخطر عائق يقف في وجه التمتع بحقوق الإنسان في غواتيمالا. وأتبع ذلك بقوله إن التنفيذ التام للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان قد آن أوانه منذ أمد بعيد. وأعرب عن أمله أن تساهم العملية الانتخابية الجارية الآن في تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

٧٤ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوبا، ويحث الحكومة الكوبية على التعاون تماما مع المقرر الخاص. وأضاف أن هناك حاجة إلى إصلاحات سياسية لجعل السلطات الكوبية مسؤولة تماما أمام الشعب الكوبي، وأن الحكومة يجب أن تدخل في حوار حقيقي مع المعارضة وتطلق سراح جميع السجناء السياسيين. وذكر أن انضمام كوبا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب أمر مشجّع، لكنه أضاف أن هذا البلد ينبغي أن يصادق أيضا على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

٧٥ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا لوضع حد للانتهاكات والإساءات التي يرتكبها أفراد قوى الأمن وللعنف الذي ترتكبه الجماعات المشتركة في حرب العصابات؛ فالتقارير التي تفيد بحصول عمليات إعدام خارج إطار النظام القضائي، واختفاءات قسرية، وتعذيب وإساءة معاملة للسجناء، هي مدعاة للقلق. ورأى أن مفتاح النجاح يكمن، في آخر الأمر، في وضع حد للإفلات من العقاب. وأعرب عن ثقة الاتحاد في أن الحكومة ستواصل التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وستنفذ التوصيات التي يقدمها المقررون المواضيعيون والفريق العامل المعني بالاختفاءات القسرية والاختفاءات غير الطوعية. وقال إن المرتقب من الحكومة هو أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، في هذا الصدد، أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

٧٦ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يعترف بحصول تحسن في حالة حقوق الإنسان في بيرو، لكنه لا يزال قلقا إزاء مسألة الإفلات من العقاب؛ ففي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أصدر كونغرس هذا البلد قانون عفو عام

ضمِن، في الواقع، الإفلات من العقاب لجميع الذين أدينوا بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. ودعا إلى اتخاذ تدابير ملائمة لمعالجة هذه المسألة.

٧٧ - وقال، في الختام، إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأكيد مؤتمر فيينا، مجددا، أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو موضع اهتمام مشروع لدى المجتمع الدولي؛ وأن هذه هي الروح التي يعالج بها الاتحاد حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٧٨ - السيد هاوغستاد (النرويج): قال إنه ليس هناك أي وسيلة سهلة لتنفيذ المبادئ المحددة في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية؛ وبينما تدعو أقليات كثيرة إلى إعطائها درجة ما من الحكم الذاتي دعما لحقوقها الإنسانية الأصيلة، لا يمكن تجاهل مسؤوليات حكومات البلدان المتعددة الثقافات؛ وبناء على ذلك، ترحب حكومته بإنشاء فريق عامل معني بالأقليات في إطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات. ورأى في احترام حقوق الأقليات أمرا ضروريا لتأمين الاستقرار والأمن، ذا دور رئيسي في بناء السلام وحفظ السلام.

٧٩ - وأردف يقول إن النرويج ترحب أيضا بالاتفاق الذي توصلت إليه أطراف النزاع في يوغوسلافيا السابقة، والذي يعترف بالأهمية الحيوية لاحترام حقوق الإنسان وحماية اللاجئين والمشردين. وأعلن تعهد حكومته بتقديم دعمها التام لتنفيذ اتفاق السلام، واستعدادها لمواصلة تقديم مساهمتها الكبيرة في تحسين حالة حقوق الإنسان في المنطقة.

٨٠ - وتابع يقول إن الحق في النقد هو حق إنساني أساسي، وإن حماية الذين ينهضون لتعزيز حقوق الإنسان ويوجهون النقد إلى حكوماتهم هي مسألة تلقى اهتماما خاصا من وفده. واعتبر أن الذين يدعون سلما لحماية حقوق الإنسان يجب أن يُنظر إليهم باعتبارهم شركاء هامين للحكومات في إعلاء شأن الديمقراطية وسيادة القانون؛ وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى التعجيل في استكمال واعتماد مشروع الإعلان بشأن حقوق ومسؤوليات الأفراد والمجموعات وهيئات المجتمع، توخيا لتعزيز وحماية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية المعترف بها على نطاق العالم.

٨١ - وواصل كلامه قائلا إن حرية التعبير هي حق إنساني أساسي وشرط مسبق للتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وأضاف أن الفتوى الصادرة ضد الكاتب سلمان رشدي هي خرق لا يمكن التسامح فيه لحقوق الأفراد الإنسانية في كل مكان، وينبغي إبطالها.

٨٢ - وزاد على ذلك قوله إنه، لكون حماية حقوق الإنسان تتدنى إلى أضعف درجاتها في أحوال العنف الداخلي وحالات الطوارئ العمومية، هناك حاجة إلى معايير إنسانية دنيا تمثل نواة لا تتجزأ، للقواعد الإنسانية التي لا يمكن أن يُحاد عنها وللحقوق الإنسانية التي تنطبق على جميع الأحوال؛ وهذه المعايير الدنيا ينبغي أن تشمل الضمانات القضائية الأساسية، وفرض القيود على الاستخدام المفرط للقوة، ومنع

ترحيل الناس، والقواعد التي المتصلة بالاعتقال الإداري أو الوقائي، وإيجاد ضمانات للمساعدة الإنسانية. ثم قال إن حكومته تحث الدول الأعضاء على التعاون مع الأمم المتحدة في إجراء تحليل مفصل لمشروع إعلان المعايير الإنسانية الدنيا.

٨٣ - ومضى يقول إن على كل واحدة من الحكومات التزاما باحترام مبادئ الإجراءات الموافقة للأصول القانونية، وان ما حصل مؤخرا في نيجيريا من إعدام بعض أبرز الأشخاص الناشطين في البلد من أجل حقوق الإنسان يشكل خرقا فاضحا لجميع المعايير الأساسية للإجراءات القانونية ولاحترام حقوق الإنسان؛ وعلى المجتمع الدولي واجب الرد على هذه الأعمال الوحشية، وقد أعلنت النرويج استعدادها لدعم التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مؤخرا لهذه الغاية. ورأى أنه، ينبغي للمجتمع الدولي، ازاء خطورة الحالة، أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية تشمل فرض جزاءات اقتصادية، ما لم تُتخذ خطوات لوضع حد للممارسات المشار إليها. وختم كلمته داعيا إلى مساندة العاملين من أجل الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان في نيجيريا.

٨٤ - السيد لادسو (فرنسا): أعلن أن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلت به اسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، لكنه يود أن يعرض لبعض المسائل بمزيد من التفصيل؛ ففرنسا تؤيد بقوة العمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان، وتؤيد كذلك تعزيز مركز حقوق الانسان؛ وهي تحيط علما، مع الارتياح، بالالتزامات التي اتخذتها، في مجال حقوق الإنسان، أطراف النزاع في يوغوسلافيا السابقة، إلا أن هناك حاجة إلى تحديد الدور الدقيق الذي يجب أن تؤديه المفوضية المشار إليها ويجب أن يؤديه المقرر الخاص الجديد في مراقبة وتنسيق أنشطة حقوق الإنسان الرامية إلى تحسين الحالة في يوغوسلافيا السابقة. وأضاف أن فرنسا تؤيد أيضا عقد مؤتمر بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ودعا إلى عقد هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة، وقال عنه إنه سيساعد على إعادة احترام حقوق الإنسان في بلدان المنطقة. وتعهد، أخيرا، بأن حكومته ستقدم دعما نشيطا إلى المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وأنها تأمل أن تحذو حذوها جميع الدول المعنية.

٨٥ - وأعرب عن ترحيب فرنسا بنتيجة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مضيفا أن المساواة بين الجنسين هي مبدأ عالمي لا يمكن أن يوضع موضع التشكيك، وأن بلده يشعر، لذلك، بالقلق من كثرة التحفظات التي أبديت أثناء اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويؤيد النداء الذي وجه من أجل سحب التحفظات غير المتماشية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع قانون المعاهدات الدولي. واعتبر أن من الأهمية بمكان مراعاة الطابع الاستمراري في التمييز ضد المرأة واتخاذ جميع التدابير الموصى بها في منهاج العمل.

٨٦ - وذكر أن مؤتمر بيجين أكد أن الحقوق الإنسانية للمرأة تتضمن الحق في البت بحرية في المسائل المتعلقة بالحياة الجنسية وبالتناسل، دون أي تمييز أو تقييد أو عنف، وأن ممارسة هذا الحق، التي تمثل

تطبيق مبدأي حرية وكرامة الفرد في مجال الحياة الجنسية، تتصف بأهمية أساسية. واستطرد يقول إن العنف ضد المرأة هو انتهاك سافر لحقوقها، وقد أدين على نطاق عالمي في مؤتمر بيجين.

٨٧ - وتابع يقول إن فرنسا تنيط أهمية كبيرة باتفاقية حقوق الطفل، لكنها تلاحظ أنه لا يزال يقتضي عمل الكثير لتأمين تنفيذها في جميع أنحاء العالم. ونوه بأن بلده يدعو إلى المصادقة على الاتفاقية على صعيد العالم، ويشعر بالقلق إزاء تكاثر التحفظات التي أبديت على هذه الاتفاقية وإزاء نطاق هذه التحفظات، وقال إن فرنسا، بالنظر إلى عدم دقة الاتفاقية بشأن بعض المسائل، تؤيد مشروعي البروتوكولين الإضافيين اللذين ينظر فيهما الآن ضمن لجنة حقوق الإنسان.

٨٨ - واعتبر أن المؤسسات الوطنية العاملة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان يمكن أن تؤدي دورا ذا شأن في إنشاء ثقافة لحقوق الإنسان، وتقييم أثر القوانين الوطنية في التمتع بحقوق الإنسان، ورصد واحترام حقوق الإنسان الخاصة بأفراد محددين؛ كما أن المؤسسات الوطنية العاملة من أجل حقوق الإنسان يمكن أن تؤدي دور جهات تنسيق وطنية للعديد من مبادرات الأمم المتحدة. وأعقب ذلك بقوله إن فعالية هذه المؤسسات مرهونة بتمتعها باستقلال حقيقي عن الحكومة والدولة. واعتبر أن ضمانات الاستقلال المحددة في "المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية" يجب أن تحترم، لكي تفتح، أمام هذه المؤسسات، فرصة المشاركة في عمل الأمم المتحدة، وذكر، بين وسائل ذلك، منح المؤسسات المشار إليها مركزا يماثل، في الحد الأدنى، مركز المنظمات غير الحكومية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠